

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميزون :-

.١

.٢

.٣

.٤

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٠٠٣)
تاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ والمتضمن : الحكم على كل واحد منهم بالأشغال الشاقة
المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف بعد الأخذ
بالأسباب المخففة التقديرية .

طالبين قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقضه وإجراء المقتضى القانوني
للأسباب وتتلخص بالتالي :-

١. أخطأت المحكمة بمحاكمة المميزين بمثابة الوجيه كونهم تغيبوا بعذر مشروع ويقدمون معذرة مشروعة تتمثل بتقارير طبية مرفقة مع لائحة التمييز .

٢. أخطأت المحكمة باستعجالها بإصدار الحكم مما حرّمهم من تقديم بيناتهم الدفاعية ويوجد لديهم بينات دفاعية .

٣. أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على وقائع فلم تبين الإسناد القانوني والأفعال التي أتاها المميزون والقرار مشوب بقصور بالتعليل والتسبيب .

وبتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لكونه مقدماً على العلم ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهمين :-

- ١.
- ٢.
- ٣.
- ٤.

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية :-

١. جناية هتك العرض بالتعاقب والتغلب على مقاومة المجني عليه وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) عقوبات لجميع المتهمين .
٢. جناية السرقة بالاشتراك وفقاً للمادتين (١/٤٠١/ب و ٧٦) عقوبات لجميع المتهمين .
٣. جنحة التهديد وفقاً للمادة (١/٧٥) من قانون الاتصالات لجميع المتهمين .
٤. جنحة حمل أداة حادة وفقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته لجميع المتهمين .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم (٢٠١٣/١٢١) تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ وقررت فيه تجريم المتهمين جميعهم بجناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات والحكم على كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة أربع سنوات مع الرسوم والنفقات وتشديد العقوبة بحقهم وإضافة النصف عملاً بأحكام المادة (١/٣٠١) عقوبات لتصبح العقوبة ست سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف وتخفيض العقوبة نظراً لإسقاط الحق الشخصي باعتبارها سبباً مخففاً تقديرياً بحق المتهمين لتصبح مدة ثلاث سنوات والرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف وتنفيذ العقوبة الأشد بحقهم عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات .

لم يرتض المحكوم عليهم بهذا القرار فطعنوا فيه تمييزاً وأصدرت محكمة التمييز القرار رقم (٢٠١٤/٥٥٤) تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ والمتضمن نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكين المتهمين من تقديم بيناتهم ودفعهم التي يدعون أنهم حرموا من تقديمها ومن ثم إصدار القرار المناسب .

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى اتبعت النقص واستكملت الإجراءات وأصدرت حكماً بمثابة الوجاهي بحق المميزين قضت فيه ما يلي :-

١. عملاً بالمادتين (١٧٨ و ٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهمين :-

أ.

ب.

عن الجرائم التالية :-

١. جنحة وحياسة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

٢. جناية السرقة بالاشتراك وفقاً للمادتين (١٠١/ب و ٧٦) عقوبات .

- وذلك لعدم وجود الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٢- عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين :-

-١

-٢

عن جنحة حمل وحياسة أداة حادة المسندة إليهما لعدم وجود الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين جميعهم)

أ من جنحة التهديد وفقاً للمادة (٣/٧٥) من قانون الاتصالات لجنحة التهديد وفقاً للمادة (٣٥٢) من قانون العقوبات .

وعملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين :-

أ-

ب-

ج-

د-

بجنحة التهديد وفقاً للمادة (٣٥٢) من قانون العقوبات ، وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد من المتهمين المذكورين سائفاً بالحبس مدة شهر واحد والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

٤- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين :

أ. lawpedia.jo

أ.

ب.

من جناية السرقة بالاشتراف وفقاً للمادتين (١/٤٠١/ب و ٧٦) عقوبات لتصبح جنحة السرقة وفقاً للمادة (١/٤٠٦/أوب) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة (٤٠٦) من قانون العقوبات الحكم على كل واحد من المتهمين بالحبس مدة سنة واحدة مع الرسوم والمصاريف لكل منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المشتكى لحقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة (١٠٠) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المتهمين () لتصبح الحبس مدة ستة أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة لهما مدة التوقيف .

٥- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين :-

- أ.
- ب.
- ج.
- د.

بجناية هتك العرض بالعنف والتغلب على مقاومة المجني عليه وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم والإدانة قررت المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات الحكم على المجرمين :-

lawpedia.jo

- أ.
- ب.
- ج.
- د.

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات مع الرسوم والنفقات لكل منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

ونظراً لتوافر شروط المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات المتمثلة بالتغلب على مقاومة المجني عليه من قبل أكثر من شخص فتقرر المحكمة تشديد العقوبة بحقهم لذلك وعملاً بالمادة (١/٣٠١) عقوبات قررت المحكمة إضافة النصف إليها لتصبح عقوبة كل واحد من المجرمين ست سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة لهم مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المشتكى لحقه الشخصي عن المتهمين الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة (٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرمين (لتصبح الحبس سنتين وثمانية أشهر مع الرسوم والمصاريف محسوبة لكل منهم مدة التوقيف .

٤- عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذاً لأشد العقوبات المقررة بحق المجرمين :-

- أ.
- ب.
- ج.

وهي الحبس مدة سنتين وثمانية أشهر مع الرسوم والمصاريف لكل منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

لم يرتض المتهمون بهذا الحكم فطعنوا فيه تمييزاً للمرة الثانية .

ودون البحث بأسباب التمييز يتبين أن المميزين تقدموا بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر بحقهم عن محكمة الجنايات الكبرى بمثابة الوجيه .

وحيث سبق للمميزين أن تقدموا بتمييز سابق وهذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تقديم معذرة مشروعة تبرر غيابهم عن المحاكمة بعد النقض لغايات قبوله شكلاً كما تقضي المادة (٤/٢٦١) من الأصول الجزائية .

وحيث إن المميزين أرفقوا تقارير طبية كمعذرة مشروعة للغياب وبالرجوع إلى تلك التقارير نجد التالي :-

١. إنها صادرة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨ ومنها ما ينصح بالاستراحة لمدة (٤٨) ساعة ومنها (٢٤) ساعة ولمدة يوم واحد .

٢. تضمنت ألم بأسفل الظهر وألم بالساقين والآخر انفلونزا والآخر ارتفاع بدرجة الحرارة والآخر آلام في العين اليمنى .

وحيث تغيب المتهمون بجلسة ٢٠١٤/١٢/١٨ التي جرت محاكمتهم بمثابة الوجاهي وقد تفهموا موعدها وبحضور وكيلهم ثم رفعت الجلسة إلى يوم ٢٠١٤/١٢/٣١ الذي صدر فيه الحكم أي ما يقارب ثلاثة عشر يوماً ومدة الاستراحة لهم لا تتجاوز يومين .

وعليه وعلى ضوء ذلك فإن محكمتنا تجد إن هذه المصادفة العجيبة لمرض الطاعنين بالوقت ذاته وقد كان بإمكان وكيلهم أو هم بمراجعة المحكمة بعد مضي مدة الاستراحة فإن محكمتنا لا تقنع بهذه المعذرة ولا تقبلها كمعذرة مشروعة وبالتالي فإن المميزين لم يثبتوا أن غيابهم عن المحاكمة بعد النقض كان لمعذرة مشروعة فإنه يتعين رد هذا التمييز شكلاً .

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٤ م

رئيس القاضى
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق غ . ع